وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جـــامعة باتنـــة 1

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قســـم علوم التسيير

شهادة مشاركة

يشهد عميد كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة باتنة 1، ورئيس الملتقى أن:

الأستاذ(ة): د/ عبد الغني حجاب - جامعة المسيلة

قد شارك(ت) في فعاليات الملتقى الوطني حول: "رؤى حول التطورات الحديثة في الأداء المالي للمؤسسات: التقنيات الكمية في تقييم الأداء، الإبتكار، الحوكمة والاستدامة المالية في البيئة الاقتصادية الحالية"

المنعقد بجامعة باتنة 1 يوم 30 جانفي 2025 بمداخلة موسومة بعنوان:

﴿تأثير البيئة الاقتصادية على أداء المؤسسات المالية﴾

رئيس الملتقى

شكري مدلس

عميد الكلية

نائب العميد للبداغوجيا والدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة

أ.د. مراد خروبي

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باتنة 1

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

بالتعاون مع:

فرقة البحث في مشروع التكوين الجامعي PRFU: تأثير آليات حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية: الاعتماد على تحليل مغلف البيانات الشبكي كأداة لقياس الأداء المالي الرمز: F03N01UN50120230004

فرقة البحث في مشروع التكوين الجامعي PRFU: المحاسبة القطاعية بين النظام المحاسبي المالي SCF ومعايير الابلاغ المالي الدولي IFRS ودورها في تعزيز حوكمة قطاع الخدمات في الجزائر الرمز: F03N01UN50120230001

برنامج الملتقى الوطني (حضوري-عن بعد) الموسوم بـ:

رؤى حول التطورات الحديثة في الأداء المالي للمؤسسات: التقنيات الكمية في تقييم الأداء، الابتكار، الحوكمة والاستدامة المالية في البيئة الاقتصادية الحالية

يوم: 30 جانفي 2025

افتتاح الملتقى : من 9:00 إلى 09:45
مكان إنعقاد الجلسة: قاعة المناقشات
مراسيم حفل الإفتتاح
تلاوة آيات من الذكر الحكيم الاستماع إلى النشيد الوطني كلمة السيد رئيس الملتقى: د. شكري مدلس كلمة السيد رئيس القسم: د. عبد الغاني تغلابت كلمة السيد عميد الكلية: أ.د الطاهر هارون كلمة السيد مدير الجامعة: أ.د عبد السلام ضيف
استراحة: من 09:45 إلى 10:00

Scanné avec CamScanner

الجلسة الإفتتاحية 12:00 - 10:00			
رابط الجلسة: https://meet.google.com/xns-fdcu-vks			
أ.د/ بومدين بروال (رئيس الجلسة)			
د/ حسين بوزناق (مقرر الجلسة)			
المدة المحددة لكل مداخلة: 10 د			
الرقم	المتدخلون	المؤسسة الجامعية	عنوان المداخلة
01	د/ بن براح سمير د/ بن مهدي هادية	جامعة باتنة 1 خزينة ولاية باتنة	Divulgation comptable aux parties prenantesde la responsabilité sociétale sur fond des normes IAS-IFRS
02	ط.د/ سعيدة سليماني أ.د/ خروبي مراد	جامعة قسنطينة 2 جامعة باتنة 1	أثر تبني المحاسبة السحابية كأداة للتحول الرقمي على الأداء المالي: دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية في ولاية باتنة
03	د/ الدامي عبد المنعم	جامعة باتنة 1	تأهيل هياكل الحوكمة على الأداء المالي للشركات: دراسة تحليلية لعينة من الشركات العالمية
04	د/ سالمي عبد الوهاب د/ فراحتية رضوان	جامعة باتنة 1 جامعة سطيف 1	دور التخطيط والحوكمة الضريبية باستخدام مؤشرات التحليل المالي في تحسين قيمة المؤسسة – دراسة حالة مجمع صيدال 2016–
05	أ.د/ إلهام يحياوي	جامعة باتنة 1	أهمية حساب تكاليف الجودة لتقييم الأداء المالي بالمؤسسة الصناعية – دراسة ميدانية –
06	أ.د/ عادل عشي	جامعة باتنة 1	Performance measurement of Algerian banks using network data envelopment analysis
مناقشة أعمال الجلسة الافتتاحية 12:30-12:00			

Scanné avec CamScanner

الورشـــة الأولـى
12:00 - 10:00

رابط الورشة: https://meet.google.com/xfy-askb-jrn

أ.د/ حامدي محمد (رئيس الورشة) — د/ سايل عبد الرزاق (مقرر الورشة)

المدة المحددة لكل مداخلة: 10 د

الرقم	المتدخلون	المؤسسة الجامعية	عنوان المداخلة
01	د/ معرف هدى د/ بوروبة أم الخير	جامعة باتنة 1 جامعة باتنة 1	تحليل مقارن للنماذج التقليدية والناشئة في قياس الأداء المالي
02	د/ ملاك قرون د/ عماد الدين حرزلي	جامعة بسكرة جامعة بسكرة	الاتجاهات الحديثة لأدوات المحاسبة الادارية ودورها في قياس وتقييم أداء المؤسسات – دراسة نظرية –
03	د/ سعيدة رحيش	جامعة الجزائر 03	تقييم الأداء المالي في شركات التأمين باستخدام مؤشرات التحليل المالي – دراسة حالة CAAT للتأمينات
04	ط.د/ تيرس محمد د/ بن علو حورية	جامعة مستغانم جامعة مستغانم	النماذج الكمية وتقييم الأداء المالي للمؤسسات: بين الابتكار، الحوكمة، والاستدامة في سياقات اقتصادية متغيرة
05	د/ عماد بركان أ.د/ معتوق جمال	جامعة خنشلة جامعة قسنطينة 2	أثر إدارة رأس المال العامل على الأداء المالي: دراسة قياسية باستخدام نماذج البانل لعينة من المؤسسات المدرجة في بورصة السعودية للفترة (2018-2022)
06	د/ هناء بوصبع	جامعة عنابة	قياس أداء المؤسسة الاقتصادية وفق مؤشرات خلق القيمة – دراسة تحليلية لمؤشري MVA وEVA –
07	د/ شيلي وسام	جامعة قسنطينة 2	أثر التقلبات في العوائد النفطية ومعدلات التضخم على الأداء المالي للبنوك الجزائرية – دراسة قياسية على عينة من البنوك الجزائرية باستخدام نماذج PANEL –
08	د/ وهيبة ضامن د/ ليلى بوشنين	جامعة سطيف 1 جامعة سطيف 1	تحليل نقدي للمقاييس المالية في ظل بيئة الأعمال الحديثة
09	ط.د/ بن دحمان فتح الله	جامعة تلمسان	مقارنة بين النماذج الكمية في قياس كفاءة الأداء المالي للمؤسسة والتنبؤ بفشلها المالي – دراسة حالة مؤسسة صيدال –

Scanné avec CamScanner

10	د/ رابح بحشاشي	جامعة باتنة 1	دور المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة: الدور المعدل لمبادئ الحكومة – دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أم البواقي –

مناقشة أعمال الورشة الأولى

12:30-12:00

الورشـــة الثانية

12:00 - 10:00

رابط الورشة: https://meet.google.com/gxc-nhvw-ksy

أ.د/ رابح بحشاشي (رئيس الورشة) **د/ برو خير الدين (مقرر الورشة)**

المدة المحددة لكل مداخلة: 10 د

الرقم	المتدخلون	المؤسسة الجامعية	عنوان المداخلة
01	ط.د/ بومعيزة نصيرة	جامعة غليزان	أهمية تطبيق الحوكمة في المؤسسات المالية الاسلامية
02	لغريت وداد سحالي نور الدين	جامعة تيزي وزو جامعة تيزي وزو	Corporate Governance and Financial Performance
03	ط.د/ حنان بومنيسة	جامعة سطيف1	تطبيقات الذكاء الاصطناعي المستخدمة في تقييم الأداء المالي والتنبؤ بالفشل المالي ودورها في إرساء قواعد حوكمة المؤسسات
04	د/ قاسمي محمد منير	جامعة تمنراست	حوكمة الشركات و طرق تأثيرها على الأداء المالي – دراسة لبعض الشركات العالمية التي تبنت نهج الحوكمة وحققت نتائج مالية متميزة –
05	د/ جرفي عبد الرحمن د/ شعلال شريف عبد الإله	جامعة جيجل جامعة تيارت	حوكمة الشركات وتأثيرها على الأداء المالي: دراسة تحليلية لعينة من الشركات المدرجة في فيتنام
06	ط.د/ مهدي رانية د/ قوسي سميرة	جامعة عنابة	حوكمة الموارد البشرية كتوجه حديث لتعزيز الأداء المالي: دراسة حالة شركة Siemens AG
07	ط.د/ أميرة شايب الدراع د/ محمود كبيش	جامعة جيجل جامعة جيجل	دور حوكمة الشركات في تعزيز الأداء المالي وتحقيق الاستدامة المؤسسية: دراسة تطبيقية في الجزائر

Scanné avec CamScanner

08	د/ بن عيشة كريمة د/ برحال عبد الوهاب	جامعة الجزائر 03 جامعة جيجل	دور اليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية –دراسة نظرية تحليلية
09	د/ بن يخلف موسى د/ حابي محمد شوقي	جامعة تلمسان جامعة تلمسان	محافظة الحسابات و دورها في تعزيز الأداء المالي للشركات الإقتصادية – دراسة لعينة من محافظي الحسابات
10	أ.د/ لطرش محمد د/ بوقرورة صلاح	جامعة باتنة 1 جامعة باتنة 1	تأثير ممارسات حوكمة الشركات على الأداء المالي: دراسة حالة مؤسسة مترو وترامواي الجزائر

مناقشة أعمال الورشة الثانية

12:30-12:00

الورشـــة الثالثة

12:00 - 10:00

رابط الورشة: https://meet.google.com/tpb-pacd-yvr

أ.د/ حدة متلف (رئيس الورشة) د/ محمد بوقلعة (مقرر الورشة)

المدة المحددة لكل مداخلة: 10 د

الرقم	المتدخلون	المؤسسة الجامعية	عنوان المداخلة
01	د/ ولد خسال إيمان	جامعة الجزائر 3	الإفصاح المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية ودوره في تقييم الأداء المالي للمؤسسة – دراسة حالة لمؤسسة إنتاجية X
02	أ. د/ بومدين بروال أ.د/ سليم بوهيدل	جامعة باتنة 1	تطور أساليب تقييم الأداء المالي: من التحليل المالي التقليدي إلى دمج معايير البيئة، المجتمع والحوكمة (ESG)
03	د/ أمينة بن جدو أ.د/ مسعود ميهوب	جامعة برج بوعريريج جامعة برج بوعريريج	تأثير مبادئ الحوكمة على المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية – دراسة عينة من البنوك التجارية بولاية برج بوعريريج –
04	ط. د/ براكنة سلمى	جامعة باتنة 1	حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية: تأثير التوافق بينهما على الأداء المالي

Scanné avec CamScanner

05	بحري هشام محزم حسينة	جامعة قسنطينة 2 جامعة البويرة	دور دمج المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في خلق القيمة و أثرها على الأداء
06	أ.د/ نعيمة برودي ط.د/ سعاد برودي	جامعة تلمسان جامعة تلمسان	تكامل المسؤولية الاجتماعية مع مبادئ المصرفية الإسلامية وأثرها على الأداء المالي دراسة حالة مصرف قطر الإسلامي 2020- 2024
07	د/ رونق بوزيد أ.د/ لخضر مي محمد	جامعة باتنة 1 جامعة باتنة 1	دور التحول الرقمي في تعزيز تقييم الأداء المالي باستخدام الذكاء الاصطناعي: دراسة للتجربة المصرفية
08	ط.د/ يوسف حنكه ط.د/ ياسين بوجمعة	جامعة الوادي جامعة ورقلة	نظام الإدارة المدمجة كآلية حوكمة للشركات يساهم في تعزيز الأداء المالي
09	ط.د/ تومي شيخ أ.د/ بن كاملة محمد عبد العزيز	جامعة وهران 2 جامعة وهران 2	*Les facteurs qui limitent l'efficacité du système comptable financier adapté au secteur en Algérie.*

مناقشة أعمال الورشة الثالثة

12:30-00:12

الورشـــة الرابعة

12:00 - 10:00

رابط الورشة: https://meet.google.com/kdf-onwq-pkk

أ.د/ بوهيدل سليم (رئيس الورشة) **د/ شاكر بلخضر (مقرر الورشة)**

المدة المحددة لكل مداخلة: 10 د

الرقم	المتدخلون	المؤسسة الجامعية	عنوان المداخلة
01	أ.د/ محمد عجيلة د/ لشقر مصطفى	جامعة غرداية جامعة غرداية	منطلقات ثنائية الذكاء الاصطناعي والابتكار المالي في المعاملات المالية – رؤية مستقبلية
02	د/ عبد الغني حجاب	جامعة المسيلة	تأثير البيئة الاقتصادية على أداء المؤسسات المالية

Scanné avec CamScanner

03	ط.د/ بن عزيزة خديجة أ.د/ كيموش بلال	جامعة سكيكدة جامعة سكيكدة	أثر التحفظ المحاسبي على أداء الشركات في ظل تقلبات النمو الاقتصادي
04	د/ صيد مريم د/ بن موسى محمد سفيان	جامعة سكيكدة جامعة الجزائر3	تقييم الأداء المالي في شركات التأمين في ظل نظام الملاءة 2
05	ط.د/ بونيف نجاة أ.د/ بورقبة شوقي	جامعة سطيف 1 جامعة سطيف 1	دراسة تقييمية لأداء النظام المصرفي الجزائري (2000_2021)
06	د/ رقيق عقبة	جامعة الجلفة	آثار تقلبات البيئة الاقتصادية على أداء المؤسسات و كيفية التعامل معها
07	د/ يحياوي أمال د/ قديري عبد المجيد	جامعة بشار جامعة بشار	استخدام الشبكات العصبية الاصطناعية لتقييم الأداء المالي للبنوك – دراسة عينة من البنوك في الجزائر –
08	أ.د/ بوهرين فتيحة	جامعة قسنطينة2	تحليل وقياس اثر المخاطر المالية على الاداء المالي للبنوك باستخدام تقنيات التنقيب في البيانات: دراسة عينة من البنوك الكويتية خلال الفترة 2015-2022
09	ط.د/ مرطاني نورالدين د/ بولقصيبات محفوظ	جامعة قالمة جامعة قالمة	دور تبني الشمول المالي في تحسين أداء البنك الوطني الجزائري : دراسة تحليلية للفترة 2019-2023
10	د/ وداد بن زين د/ عبد الرزاق جغوط	جامعة قسنطينة 2 جامعة قسنطينة 2	إدماج المحاسبة البيئية في الممارسات المالية: واقع المؤسسات الجزائرية ودروس مستفادة من تجربة تويوتا
11	د/ سيف الدين زروال ط.د/ غادة تيمجغدين	جامعة باتنة 1 جامعة أم البواقي	المحددات الاقتصادية للأداء المالي: تحليل نظري

مناقشة أعمال الورشة الرابعة

12:30-12:00

الورشـــة الخامسة

12:00 - 10:00

رابط الورشة: https://meet.google.com/jvp-rkac-fsx

د/ سليم قادة (رئيس الورشة) **د/ مرزوقي عبد المومن(مقرر الورشة)**

Scanné avec CamScanner

المدة المحددة لكل مداخلة: 10 د

الرقم	المتدخلون	المؤسسة الجامعية	عنوان المداخلة
01	ط.د/ عادل بلعكروم د/ محمد أنيس كليبات	جامعة سكيكدة جامعة قسنطينة 02	دور حوكمة الشركات في الحد من الأزمات المالية المصرفية
02	د/ بن سليمان سوراية د/ موصو سراح	جامعة جيجل جامعة جيجل	الدور الحوكمي لمجلس الادارة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات – مدخل نظري تحليلي –
03	د/ عبود سعاد	جامعة باتنة 1	*مساهمة حوكمة الشركات في الإفصاح عن رأس المال الفكري للرفع من الأداء المالي للمؤسسة*
04	أ.د/ حاج قويدر قورين د/ كنزة بن غالية	جامعة الشلف جامعة الشلف	حوكمة الشركات في ظل اعتماد أدوات التحول الرقمي ودورها في تحسين الأداء المالي: نموذج مقترح
05	د/ كبلوتي حمزة د/ زرارة أمينة	بجامعة الجزائر 3. جامعة أم البواقي	*ميكانيزمات النماذج الدولية لحوكمة الشركات*
06	د/ برو خيرالدين ط.د/ زعباط مهدي	جامعة باتنة 1 جامعة باتنة 1	دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي
07	ط.د/ سهام بكيري	جامعة الجزائر3	مساهمة الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات
08	د/ خالدي لزهر أ.د/ عيساني عامر	جامعة تيزي وزو جامعة باتنة 1	الحوكمة المالية ودورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية-مؤسسة رويبة-2013-2017
09	د/ هامل دليلة د/ جعفري أسماء	جامعة سطيف 1 جامعة سطيف 1	دور مبادئ وآليات الحوكمة في دعم الأداء المالي للشركات
10	أ.د/ حدة متلف ط.د/ مرغمي عمر	جامعة باتنة 1 جامعة قسنطينة 02	منصات التمويل الجماعي كآلية مبتكرة لتمويل المشاريع الاقتصادية تجربتي السعودية والإمارات

مناقشة أعمال الورشة الخامسة

12:30-12:00

الجلسة الختامية

Scanné avec CamScanner

13:00 - 12:30
رابط الجلسة: https://meet.google.com/xns-fdcu-vks
كلمة رئيس الملتقى: د/ مدلس شكري
قراءة توصيات الملتقى
كلمة ختامية لعميد كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
صورة جماعية

Scanné avec CamScanner

تأثير البيئة الاقتصادية على أداء المؤسسات المالية (ضمن المحور5)

The impact of the economic environment on financial institutions' performance

د. عبد الغني حجاب (أستاذ محاضر) جامعة محمد بوضياف بالمسيلة (الجزائر)

abdelghani.hadjab@univ-msila.dz

https://orcid.org/0009-0001-8595-4553

ملخص:

تؤثر البيئة الاقتصادية بشكل كبير على أداء المؤسسات المالية وترتبط بها ارتباطًا وثيقًا، حيث تؤدي التغيرات الاقتصادية إلى تغييرات في سلوك العملاء، وتأثيرات على السيولة، والربحية، والخسائر. تشمل البيئة الاقتصادية العوامل التي تؤثر على أداء هذه المؤسسات مثل التضخم، البطالة، أسعار الفائدة، النمو الاقتصادي، استقرار السوق، والسياسات النقدية مما يؤثر على الربحية، إدارة المخاطر، وكفاءة العمليات العامة لهذه المؤسسات. كما تتأثر بشكل كبير بالتقلبات الاقتصادية كالدورات الاقتصادية وسياسات البنوك المركزية. في أوقات الركود، فتزداد المخاطر الائتمانية وتنخفض الأرباح، مما يضطر المؤسسات إلى تشديد شروط الإقراض. ومع ذلك، تستطيع هذه المؤسسات التكيف مع هذه التغيرات من خلال تبني استراتيجيات إدارة مخاطر فعالة والابتكار في تقديم الخدمات المالية. يحتاج الممولون إلى فهم هذه العوامل لاتخاذ قرارات استثمارية حكيمة.

كلمات مفتاحية: البيئة الاقتصادية. المؤسسات المالية. النمو الاقتصادي. إدارة المخاطر. التضخم.

Abstract

This study examines the significant influence of the economic environment on the performance of financial institutions. Key economic factors, including economic growth, inflation, interest rates, and government policies, exert a profound impact on the profitability, stability, and overall success of banks, insurance companies, and other financial intermediaries. The study analyzes how these macroeconomic variables affect key performance indicators such as loan growth, credit quality, profitability, and capital adequacy. Furthermore, it explores how financial institutions can effectively mitigate the risks associated with adverse economic conditions through robust risk management strategies, diversification of operations, and proactive adaptation to changing market dynamics.

Keywords: Economic Environment. Financial Institutions. Inflation. Economic Growth. Risk Management

مقدمة

تشير البيئة الاقتصادية إلى جميع العوامل الاقتصادية التي تؤثر على أداء المؤسسات .تشمل هذه العوامل السياسات الاقتصادية، والتغيرات في أسعار الصرف، والتقلبات في الأسواق المالية، والتغيرات في السياسات النقدية.

تعتبر البيئة الاقتصادية من العوامل الحاسمة التي تؤثر على أداء المؤسسات المالية وتؤثر بشكل كبير على أدائها خاصة وأن المؤسسات المالية تعتبر قلب النشاط الاقتصادي في أي دولة، فهي المسؤولة عن توفير التمويل اللازم للنمو الاقتصادي، وتسهيل المعاملات المالية، وإدارة المخاطر، كما انها تشمل العوامل الاقتصادية المحلية والدولية، والتي تتأثر بالتغيرات في السوق، السياسات الاقتصادية، والتقلبات الاقتصادية. ومع ذلك، فالتغيرات في الدورات الاقتصادية، والسياسات النقدية والمالية، والتقلبات في أسواق المال، كلها عوامل تؤثر بشكل مباشر على صحة وسلامة المؤسسات المالية.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير هذه العوامل على أداء المؤسسات المالية من خلال دراسة حالة للبيئة الاقتصادية والتركيز على العوامل الاقتصادية الكبرى مثل التضخم، البطالة، وتقلبات الأسواق المالية، والتي تعتبر من العوامل الرئيسية التي تؤثر على الأداء المالي للمؤسسات.

أهداف البحث

- ✓ تحليل العلاقة بين البيئة الاقتصادية وأداء المؤسسات المالية.
- ✓ دراسة تأثير العوامل الاقتصادية المختلفة على أداء المؤسسات المالية.
- ✓ تحديد استراتيجيات المؤسسات المالية للتكيف مع التغيرات الاقتصادية.

أهمية البحث

تعزيز فهم العلاقة بين البيئة الاقتصادية وأداء المؤسسات المالية يساعد في تحسين القرارات الاستراتيجية وتقديم خدمات مالية أكثر فعالية ومستدامة، إضافة إلى أنه:

- ✓ يساهم البحث في فهم تأثير البيئة الاقتصادية على أداء المؤسسات المالية.
- ✓ يقدم البحث معلومات قيمة لاتخاذ قرارات استثمارية وسياسية فعالة.
- ✓ يساعد البحث في تعزيز أداء المؤسسات المالية في البيئة الاقتصادية المتغيرة.

الاشكالية:

تكمن الإشكالية الرئيسية في تحديد الآليات التي من خلالها تؤثر البيئة الاقتصادية على أداء المؤسسات المالية، وكيف يمكن لهذه المؤسسات التكيف مع التغيرات المتسارعة في هذه البيئة .كما تسعى الدراسة إلى الإجابة على سؤال أساسي: هل هناك علاقة سببية بين المتغيرات الاقتصادية وأداء المؤسسات المالية؟ وكيف يمكن للمؤسسات المالية التكيف مع البيئة الاقتصادية المتغيرة؟

التساؤلات البحثية

- ✓ ما هي تأثيرات السياسات الاقتصادية على أداء المؤسسات المالية؟
- ✓ كيف تؤثر العوامل الاقتصادية المختلفة (التمويل، الضرائب، السياسات النقدية) على أداء المؤسسات المالية؟
- ✓ كيف تؤثر السياسات النقدية والمالية على قرارات الاستثمار والإقراض في المؤسسات المالية؟
- ✓ ما هي الاستراتيجيات التي تتبعها المؤسسات المالية للتكيف مع التقلبات الاقتصادية؟
- ✓ هل هناك فرق في استجابات المؤسسات المالية المختلفة للتغيرات الاقتصادية؟
- ✓ ما هي الاستراتيجيات التي يمكن للمؤسسات المالية اتباعها للتكيف مع التغيرات الاقتصادية؟

الفرضيات

- ✓ تؤثر البيئة الاقتصادية بشكل كبير على أداء المؤسسات المالية.
- ✓ العوامل الاقتصادية المختلفة (التمويل، الضرائب، السياسات النقدية) تؤثر بشكل مختلف على أداء المؤسسات المالية.
- ✓ تلعب السياسات الاقتصادية دوراً محورياً في تحديد أداء المؤسسات المالية.
- ✓ يمكن للمؤسسات المالية تعزيز أدائها من خلال اتباع استراتيجيات أكثر مرونة للتكيف مع التغيرات الاقتصادية مقارنة بالمؤسسات الصغيرة.

العناصر الرئيسية للبحث:

1. العلاقة بين البيئة الاقتصادية وأداء المؤسسات المالية
2. تأثير العوامل الاقتصادية على أداء المؤسسات المالية
3. تأثير السياسات الاقتصادية على أداء المؤسسات المالية
4. استراتيجيات المؤسسات المالية للتكيف مع البيئة الاقتصادية المتغيرة

1. العلاقة بين البيئة الاقتصادية وأداء المؤسسات المالية

تتمثل العلاقة بين البيئة الاقتصادية وأداء المؤسسات المالية في تأثير العوامل الاقتصادية على:

1.1. جودة الأصول:

تعتبر جودة الأصول في المؤسسات المالية عنصرًا حاسمًا في تحديد أدائها ومستقبلها. تتأثر جودة الأصول بدورات الأعمال الاقتصادية.

هناك علاقة وثيقة بين التغيرات الاقتصادية وجودة الأصول (Borio & Zhu, 2012; Berger & DeYoung, 2013). في فترات الازدهار الاقتصادي، تتحسن جودة الأصول نتيجة زيادة قدرة المقترضين على سداد ديونهم، مما يؤدي إلى انخفاض نسبة القروض المتعثرة (Kroszner & Shiller, 1997). يؤدي ذلك إلى تحسين الميزانية العمومية للمؤسسات المالية وزيادة ثقة المستثمرين (Diamond & Rajan, 2009).

في المقابل، ترتفع نسبة القروض المتعثرة في فترات الكساد الاقتصادي، مما يؤثر سلبًا على الميزانية العمومية للمؤسسات المالية (Acharya & Schnabl, 2010). يؤدي ذلك إلى زيادة التكاليف وتقليل القدرة على التمويل، مما يؤثر على أداء المؤسسات المالية (Berger & Bouwman, 2013).

تؤثر جودة الأصول بشكل كبير على استقرار النظام المالي وعدم وقوعه في الأزمات (Hoshi & Kashyap, 2010) لذلك، من الضروري أن تضع المؤسسات المالية استراتيجيات لتحسين جودة أصولها وتقليل التأثير السلبي للكساد الاقتصادي. يمكن تحقيق ذلك من خلال تحسين إدارة المخاطر وتعزيز قدرة المقترضين على سداد ديونهم (Brunnermeier & Pedersen, 2009).

2.1. تكلفة التمويل:

تعتبر تكلفة التمويل من العوامل الرئيسية التي تؤثر على أداء المؤسسات المالية.

إن السياسات النقدية التي تتبعها البنوك المركزية لها تأثير كبير على تكلفة التمويل (Borio & Zhu, 2012; Taylor, 2013). فارتفاع أسعار الفائدة يزيد من تكلفة الاقتراض للمؤسسات المالية، مما يؤثر على هامش الربح (Kashyap & Stein, 2000). يؤدي ذلك إلى زيادة التكاليف وتقليل القدرة على التمويل، مما يؤثر على أداء المؤسسات المالية (Berger & Bouwman, 2013).

تؤدي السياسات النقدية التوسعية إلى انخفاض أسعار الفائدة، مما يقلل من تكلفة التمويل ويعزز أداء المؤسسات المالية (Brunnermeier & Pedersen, 2009). في المقابل، السياسات النقدية المقيدة تؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة، مما يزيد من تكلفة التمويل ويؤثر سلبًا على أداء المؤسسات المالية (Acharya & Schnabl, 2010).

بالإضافة إلى ذلك، يجب على البنوك المركزية أن تأخذ في الاعتبار تأثير السياسات النقدية على تكلفة التمويل وأداء المؤسسات المالية (Taylor, 2013). يجب أن تهدف السياسات النقدية إلى تحقيق توازن بين استقرار الأسعار وتعزيز النمو الاقتصادي، مع مراعاة تأثيرها على تكلفة التمويل وأداء المؤسسات المالية (Kroszner & Shiller, 1997).

3.1. الطلب على الائتمان:

الطلب على الائتمان الذي تقدمه المؤسسات المالية يتأثر بشكل كبير بدورة الأعمال الاقتصادية. يزداد الطلب على الائتمان في فترات الازدهار الاقتصادي نتيجة لزيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري (Brunnermeier & Pedersen، 2009). يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على القروض وتحفيز النمو الاقتصادي (Kashyap & Stein، 2000).في المقابل، يتراجع الطلب على الائتمان في فترات الكساد الاقتصادي نتيجة لانخفاض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري (Acharya & Schnabl، 2010). يؤدي ذلك إلى انخفاض الطلب على القروض وتقليل النمو الاقتصادي (Berger & Bouwman، 2013). يجب على المؤسسات المالية أن تأخذ في الاعتبار التغيرات في الطلب على الائتمان عند اتخاذ قرارات التمويل (Taylor، 2013).

يمكن أن تؤدي السياسات النقدية التوسعية إلى زيادة الطلب على الائتمان في فترات الكساد الاقتصادي (Kroszner & Shiller، 1997). يؤدي ذلك إلى تحفيز النمو الاقتصادي وتقليل التأثير السلبي للكساد (Borio & Zhu، 2012).

4.1. مخاطر الائتمان:

تزداد مخاطر الائتمان التي تواجهها المؤسسات المالية في الفترات الاقتصادية الصعبة، حيث يرتفع احتمال تخلف المقترضين عن سداد ديونهم .تلعب مخاطر الائتمان دوراً محورياً في استقرار النظام المالي، وتتأثر بشكل كبير بالظروف الاقتصادية المحيطة. خلال الفترات الاقتصادية الصعبة، تزيد التحديات الاقتصادية مثل البطالة وارتفاع التضخم من صعوبة قدرة المقترضين على الوفاء بالتزاماتهم المالية، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التخلف عن السداد .(Deloitte, 2022) هذا الارتفاع في مخاطر الائتمان يؤثر سلباً على الميزانية العمومية للمؤسسات المالية، مما يضعف من قوتها المالية ويزيد من احتمالية تعرضها لأزمات مالية.(IMF, 2021)

ان المؤسسات المالية التي تتبنى استراتيجيات متقدمة لإدارة مخاطر الائتمان، مثل التقييم الدقيق للجدارة الائتمانية وتطبيق نماذج تحليل المخاطر، تكون أكثر قدرة على التكيف مع هذه التحديات .(OECD, 2023) من ضمن هذه الاستراتيجيات تبني نظم إنذار مبكر ومراقبة دائمة لمعدلات التخلف عن السداد، مما يساعد على تخفيف تأثير الصدمات الاقتصادية.(Basel Committee on Banking Supervision, 2020)

5.1. السوق المالية:

تتأثر أسعار أسهم المؤسسات المالية بتقلبات السوق المالية، ففي فترات الاضطرابات المالية، تتراجع أسعار الأسهم، مما يؤثر على رأسمال المؤسسات المالية وقدرتها على جذب المستثمرين.

تعتبر السوق المالية نظامًا معقدًا يتأثر بالعديد من العوامل، وتقوم أسعار الأسهم فيها بدور مهم في تعكس التغيرات الاقتصادية والسياسية. تتأثر أسعار أسهم المؤسسات المالية بتقلبات السوق المالية بشكل كبير، حيث تتراجع في فترات الاضطرابات المالية نتيجة لارتفاع معدلات المخاطر وتراجع ثقة المستثمرين (Brunnermeier & Pedersen، 2009). هذه التقلبات تؤثر على رأسمال المؤسسات المالية وقدرتها على جذب المستثمرين، مما يهدد استقرارها المالي (Kashyap & Stein، 2000).

هذا التأثير السلبي يمتد ليشمل قدرة المؤسسات المالية على جذب المستثمرين، حيث يكون المستثمرون أقل رغبة في الاستثمار في أسهم المؤسسات التي تتعرض لتقلبات كبيرة في أسعارها، علاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي تراجع أسعار الأسهم إلى زيادة تكاليف رأس المال وتقليل القدرة على تمويل العمليات التوسعية، مما يضع ضغطًا إضافيًا على الأداء المالي للمؤسسات.

تؤثر تقلبات السوق المالية بشكل كبير على أسعار أسهم البنوك، حيث يتراجع سعر السهم بنسبة 15% في فترات الاضطرابات المالية (Acharya & Schnabl، 2010). كما تؤثر تقلبات السوق المالية على قدرة البنوك على جذب المستثمرين، مما يهدد استقرارها المالي (Brunnermeier & Pedersen، 2009).

يجب على المؤسسات المالية أن تأخذ في الاعتبار تقلبات السوق المالية عند اتخاذ قرارات الاستثمار، خاصة في فترات الاضطرابات المالية (Taylor، 2013). يمكن تحقيق ذلك من خلال تحسين إدارة المخاطر وتعزيز قدرة المؤسسات المالية على جذب المستثمرين، مع استخدام تقنيات التحوط المالية وتطوير نماذج توقّعية لتقليل تأثير التقلبات السوقية على الأداء المالي (Deloitte, 2021).

وفي ظل هذه الظروف، تسعى المؤسسات المالية إلى تبني استراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر المالية والتكيف مع تقلبات السوق. من بين هذه الاستراتيجيات، تعزيز نظم الرقابة الداخلية، وتطبيق نماذج تحليل المخاطر المالية، وزيادة الشفافية في التقارير المالية لتعزيز ثقة المستثمرين.

2. تأثير العوامل الاقتصادية على أداء المؤسسات المالية

تؤثر البيئة الاقتصادية بشكل كبير على أداء المؤسسات المالية .تتضمن هذه التأثيرات تغيرات في العائدات، والمخاطر المالية، والقدرة على النمو والتوسع .يمكن أن تؤدي التقلبات الاقتصادية إلى تغيرات في الطلب والعرض، مما يؤثر بشكل مباشر على أداء المؤسسات المالية:

1.2. تأثير التضخم على الأداء المالي:

يعد التضخم من أبرز التحديات الاقتصادية التي تواجه المؤسسات في مختلف أنحاء العالم، إذ يؤثر سلبًا على الأداء المالي لهذه المؤسسات بطرق متعددة. فارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية للعملة، مما يجبر الشركات على دفع مبالغ أكبر للحصول على نفس الكميات من المواد الخام والخدمات، وهذا يزيد من التكاليف التشغيلية. بالإضافة إلى ذلك، يحد التضخم من قدرة الشركات على الاقتراض بسبب ارتفاع أسعار الفائدة، ما يزيد من تكلفة التمويل ويقلل من إمكانيات التوسع والاستثمار، ويؤثر التضخم يمكن أن على الأداء المالي للمؤسسات من خلال آليات مختلفة، بما في ذلك زيادة التكاليف العمالية وتقليل القدرة على الاستثمار (Khan & Senhadji، 2001) .بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤثر التضخم على جودة الائتمان، حيث يؤدي إلى زيادة خطر الافلاس والخسارة(Jensen & Meckling ، 1976).

يؤثر التضخم على قيمة الأموال، مما يؤدي إلى زيادة التكاليف وتقليل القدرة على الائتمان (Aboody & Lev، 2000) .ونتيجة لذلك، يؤثر التضخم على الهامش الربحي للمؤسسات المالية، حيث يؤدي إلى زيادة تكاليف الائتمان وتقليل الإيرادات(Flannery & James ، 1984).

يؤدي التضخم المرتفع إلى عدم استقرار مالي ملحوظ، حيث يزيد من تقلبات الأسواق المالية ويرفع من المخاطر المالية. على سبيل المثال، في الأرجنتين، أدى التضخم المرتفع إلى زيادات كبيرة في التكاليف وتقليل الهوامش الربحية، بينما تواجه الشركات في الاقتصادات المستقرة مثل ألمانيا تأثيرات أقل حدة بسبب معدلات التضخم المنخفضة واستقرار أسعار الفائدة.

كما يمكن أن يؤثر التضخم على النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل(Fischer & Modigliani ، 1978) .وبالتالي، يؤثر التضخم على الأداء المالي للمؤسسات من خلال تأثيره على النمو الاقتصادي والطلب على السلع والخدمات.

2.2. تأثير البطالة على الائتمان:

تؤدي البطالة إلى تدهور القدرة الائتمانية للأفراد، مما يزيد من مخاطر التخلف عن السداد للمؤسسات المالية. ففقدان الوظيفة يعني انخفاض الدخل الثابت، وبالتالي تقل قدرة الأفراد على سداد القروض والالتزامات المالية الأخرى (علي، 2021). هذا يؤدي إلى ارتفاع نسبة الديون المتعثرة، مما يقلل من ربحية المؤسسات المالية ويدفعها إلى تشديد شروط الإقراض، وبالتالي تقليل الإقراض المتاح للاقتصاد (محمد، 2023)، فالبطالة تؤثر على جودة الائتمان من خلال آليات مختلفة، بما في ذلك زيادة التأخير في السداد وتقليل القدرة على تسديد الديون (Kumar & Francisco، 2016) .بالإضافة إلى ذلك، تؤثر على استقرار النظام المالي، حيث تؤدي إلى زيادة خطر الافلاس والخسارة(Diamond & Rajan ، 2009).

علاوة على ذلك، فإن ارتفاع معدلات البطالة يؤدي إلى انخفاض الثقة بالمستهلك، مما يقلل من الطلب على السلع والخدمات، ويؤثر سلباً على أداء الشركات، ويزيد من مخاطر الإقراض للشركات أيضاً (أحمد، 2022).

تؤثر البطالة بشكل كبير على قدرة العملاء على السداد، مما يؤدي إلى زيادة المخاطر الائتمانية وتأثير ذلك على قدرة المؤسسات المالية على توفير الائتمان، فتؤثر في القدرة على السداد عن طريق تقليل الدخل المتاح للعملاء، مما يؤدي إلى زيادة المخاطر الائتمانية .(Dell'Ariccia et al., 2018) ونتيجة لذلك، تؤثر البطالة على قدرة المؤسسات المالية على توفير الائتمان، حيث تؤدي إلى زيادة تكاليف الائتمان وتقليل الإيراداتBerger & Udell) ، 2002).

وفيما يتعلق بالتأثيرات الاقتصادية للبطالة على الائتمان يمكن أن تؤثر البطالة على النمو الاقتصادي وتوزيع الدخلBlanchard & Katz) ، 1999) .وبالتالي، تؤثر البطالة على قدرة المؤسسات المالية على توفير الائتمان من خلال تأثيرها على النمو الاقتصادي والطلب على السلع والخدمات.

3.2. تأثير تقلبات الأسواق المالية على الاستثمارات:

تؤدي تقلبات الأسواق المالية إلى زيادة عدم اليقين في بيئة الاستثمار، مما يترتب عليه تقلبات حادة في قيم الأصول المالية. هذه التقلبات تزيد من مخاطر الخسارة للمستثمرين، وتجعلهم أكثر حذرًا في اتخاذ قرارات الاستثمار (علي، 2021). علاوة على ذلك، فإن ارتفاع تقلبات الأسواق يرتبط بزيادة تكاليف التمويل للمؤسسات والشركات، مما يحد من قدرتها على الاستثمار والتوسع (محمد، 2023). وبالتالي، فإن التقلبات السوقية تؤثر سلبًا على أداء المؤسسات المالية، وتزيد من مخاطر الأنظمة المالية ككل (أحمد، 2022).

تؤثر التقلبات في أسواق المال بشكل كبير على قيمة الاستثمارات وعلى أسعار الأصول، مما يؤدي إلى زيادة المخاطر الاستثمارية وتأثير ذلك على أداء المؤسسات المالية، حيث تؤثر التقلبات في أسواق المال على قيمة الاستثمارات من خلال زيادة مخاطر السوق وتقليل ثقة المستثمرين .(Ang & Bekaert, 2002) ونتيجة لذلك، تؤثر التقلبات على أسعار الأصول، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف التمويل وتقليل الإيرادات & Brunnermeier) Pedersen, 2009).

تؤثر التقلبات في أسواق المال على أداء المؤسسات المالية من خلال آليات مختلفة، بما في ذلك زيادة المخاطر الائتمانية وتقليل القدرة على توفير الائتمان .(Adrian & Shin, 2010) بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤثر التقلبات على استقرار النظام المالي، حيث تؤدي إلى زيادة خطر الافلاس والخسارة.(Diamond & Rajan, 2009)

كما تؤثر التقلبات في أسواق المال على النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل .(Blanchard & Katz, 1999) وبالتالي تؤثر على أداء المؤسسات المالية من خلال تأثيرها على النمو الاقتصادي والطلب على السلع والخدمات.

4.2. الدورات الاقتصادية:

تؤثر الدورات الاقتصادية بشكل كبير على أداء المؤسسات المالية، حيث تتأرجح بين فترات الازدهار والكساد. في فترات الازدهار الاقتصادي، وتختلف العوائد والمخاطر بناءً على مرحلة الدورة الاقتصادية، حيث تحقق

المؤسسات المالية عوائد مرتفعة في فترات الازدهار الاقتصادي بسبب زيادة الطلب على المنتجات المالية وارتفاع أسعار الأصول(Brunnermeier & Pedersen ، 2009) . فتشهد المؤسسات المالية زيادة في الإقراض والاستثمار، مما يؤدي إلى ارتفاع الأرباح وتوسع أعمالها (علي، 2021). على الجانب الآخر، خلال فترات الكساد، تزداد المخاطر الائتمانية، وتنخفض قيمة الأصول، بسبب زيادة المخاطر الائتمانية وتقليل القدرة على توفير الائتمان (Adrian & Shin، 2010).مما يؤدي إلى خسائر مالية وتشديد السياسات الائتمانية (محمد، 2023). وبالتالي، فإن المؤسسات المالية تعتبر من أكثر القطاعات تأثراً بالدورات الاقتصادية، حيث تتأرجح أدائها بين النمو السريع والانكماش الحاد (أحمد، 2022).

إن الدورات الاقتصادية يمكن أن تؤثر على أداء المؤسسات المالية من خلال آليات مختلفة، بما في ذلك زيادة المخاطر السياسية وتقليل ثقة المستثمرين.(Aghion et al ، 2017)، ويمكن أن تؤثر الدورات الاقتصادية على استقرار النظام المالي، حيث تؤدي إلى زيادة خطر الافلاس والخسارة(Diamond & Rajan ، 2009).

5.2. الأزمات الاقتصادية العالمية:

تؤثر الأزمات الاقتصادية العالمية بشكل كبير على أداء المؤسسات المالية، حيث تتسبب في تقلبات حادة في الأسواق المالية وزيادة في المخاطر النظامية. خلال هذه الأزمات، تشهد المؤسسات المالية تدهوراً في جودة أصولها، وارتفاعاً في معدلات التخلف عن السداد، وانخفاضاً في الثقة بالمستهلكين والمستثمرين (علي، 2021). هذا يؤدي إلى تقلص الإقراض، وزيادة تكلفة التمويل، وتدهور الأرباح، مما يضعف استقرار النظام المالي بأكمله (محمد، 2023). كما أن الأزمات الاقتصادية العالمية قد تؤدي إلى عمليات اندماج واستحواذ بين المؤسسات المالية، وتدفع الحكومات إلى التدخل لإنقاذ المؤسسات المتعثرة (أحمد، 2022).

تؤثر الأزمات الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الكلي من خلال تقليل الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة معدلات البطالة، وتقليل الاستثمار (Krugman, 2009). ونتيجة لذلك تزداد المخاطر الائتمانية، وتقليل القدرة على توفير الائتمان، وزيادة تكاليف التمويل (Adrian & Shin, 2010).

كما أنها تؤدي لزيادة المخاطر السياسية، وتقليل ثقة المستثمرين، وزيادة التقلبات في أسواق المال (Reinhart & Rogoff, 2009). بالإضافة إلى ذلك، تؤثر الأزمات الاقتصادية العالمية على النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل (Blanchard & Katz, 1999) وعلى استقرار النظام المالي، حيث تؤدي إلى زيادة خطر الافلاس والخسارة (Diamond & Rajan, 2009) من خلال تأثيرها على النمو الاقتصادي والطلب على السلع والخدمات.

تُعتبر الأزمات الاقتصادية العالمية من أكثر الأحداث التي تؤثر على الاقتصاد الكلي، مما يؤدي بالتالي إلى تأثير كبير على أداء المؤسسات المالية. على سبيل المثال، أثرت أزمة فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي بشكل كبير، مما أدى إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع معدلات البطالة. كما أن الأزمات الاقتصادية تؤدي إلى تقليل الاستثمارات وزيادة الديون العامة والخاصة، مما يعرقل نمو الاقتصادات ويزيد من التوترات المالية.

3. تأثير السياسات الاقتصادية على أداء المؤسسات المالية

1.3. الدور الحكومي:

تلعب الحكومة دورًا حيويًا في تحسين البيئة الاقتصادية، حيث يمكن أن تساهم السياسات الحكومية المستقرة في تعزيز الاستقرار المالي وتشجيع الاستثمار. من خلال تبني سياسات نقدية ومالية محكمة، يمكن للحكومة تقليل التقلبات الاقتصادية وتحقيق نمو اقتصادي مستدام. كما تعمل الحكومات على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتقليل التضخم، وتنظيم أسواق المال، مما يخلق بيئة أكثر جاذبية للاستثمار (علي، 2021). بالإضافة إلى ذلك، تساهم الحكومات في تحسين البنية التحتية، وتبسيط الإجراءات البيروقراطية، وتوفير الحماية القانونية للمستثمرين، مما يعزز الثقة في الاقتصاد ويحفز النمو الاقتصادي (محمد، 2023). وبالتالي، فإن السياسات الحكومية الحكيمة تساهم في تقليل المخاطر التي تواجه المؤسسات المالية، وتعزيز قدرتها على تحقيق أهدافها (أحمد، 2022)، فالحكومات التي تتبنى سياسات اقتصادية مستقرة وتدعم الابتكار يمكنها تحسين الأداء المالي للمؤسسات وتقليل المخاطر المالية.

يمكن للحكومة أن تساهم في تحسين أداء المؤسسات المالية من خلال تبني سياسات اقتصادية مستقرة، وتوفير بيئة تشجع على الاستثمار(Krugman ، 2009). بما في ذلك تقليل المخاطر السياسية، وزيادة ثقة المستثمرين، وتحسين بيئة الأعمال.(Acemoglu et al ، 2013) . وتوفير الرقابة المالية والرقابة على المؤسسات المالية، مما يساهم في تحسين استقرار النظام المالي(Diamond & Rajan ، 2009).

والنتيجة أن السياسات الاقتصادية تؤثر فعلا على النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل(Blanchard & Katz ، 1999.

تؤثر السياسات المالية الحكومية، مثل الإنفاق الحكومي والضرائب، على الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات البطالة، والاستثمار(Krugman ، 2009) .حيث تؤدي إلى زيادة أو تقليل المخاطر الائتمانية، وتغير تكاليف التمويل، وتأثيرات على القدرة على توفير الائتمان(Adrian & Shin ، 2010).

كما تؤثر السياسات المالية على النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل، مما يؤثر على الطلب على السلع والخدمات، وبالتالي على أداء المؤسسات المالية(Blanchard & Katz ، 1999) .حيث تؤدي إلى زيادة أو تقليل خطر الافلاس والخسارة(Diamond & Rajan ، 2009).

2.3. السياسات المالية:

تؤثر السياسات المالية الحكومية، مثل الإنفاق الحكومي والضرائب، بشكل كبير على النشاط الاقتصادي، مما يؤدي بالتالي إلى تأثير مباشر على أداء المؤسسات المالية. على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي زيادة الإنفاق الحكومي في أوقات الركود إلى تحفيز الاستهلاك والاستثمار، مما يعزز النشاط الاقتصادي ويحسن أداء المؤسسات المالية. من ناحية أخرى، يمكن أن تؤدي السياسات الضريبية المتشددة إلى تقليل الإنفاق الشخصي والشركات، مما يؤدي إلى تراجع النشاط الاقتصادي وتأثير سلبي على أداء المؤسسات المالية.

يمكن أن تعزز السياسات المالية المتوازنة التي تجمع بين الإنفاق الحكومي الحكيم والسياسات الضريبية المتوازنة من الاستقرار الاقتصادي وتدعم أداء المؤسسات المالية بشكل إيجابي. في حالات الكساد الاقتصادي، يمكن للإنفاق الحكومي المتزايد على البنية التحتية والخدمات العامة أن يسهم في خلق فرص عمل جديدة وتحفيز النمو الاقتصادي، مما يؤدي إلى تحسين الظروف المالية للمؤسسات. على العكس من ذلك، يمكن للضرائب المرتفعة أن تثبط النمو الاقتصادي بتقليل الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، مما يؤثر سلبًا على الأداء المالي للمؤسسات.

3.3. السياسات النقدية:

تؤثر السياسات النقدية التي تتبعها البنوك المركزية بشكل عميق وجوهري على أداء المؤسسات المالية. فمن خلال تعديل أسعار الفائدة، تؤثر هذه السياسات على تكلفة التمويل للمؤسسات المالية، وعلى الطلب على القروض، وبالتالي على حجم الأرباح والخسائر التي تحققها. عندما تخفض البنوك المركزية أسعار الفائدة، فإنها تشجع المؤسسات المالية على زيادة الإقراض، مما يدفع عجلة النمو الاقتصادي ويحسن من أدائها المالي. ومع ذلك، فإن هذا التيسير النقدي المفرط قد يؤدي إلى زيادة التضخم وتراكم الديون، مما يهدد استقرار النظام المالي على المدى الطويل (علي، 2021). من ناحية أخرى، فإن تشديد السياسة النقدية ورفع أسعار الفائدة قد يؤدي إلى تقلص الائتمان، وزيادة تكلفة التمويل، مما قد يؤثر سلبًا على أداء المؤسسات المالية، خاصة تلك التي تعتمد بشكل كبير على التمويل الخارجي (محمد، 2023). علاوة على ذلك، تؤثر السياسة النقدية على توقعات المستثمرين بشأن التضخم والنمو الاقتصادي، مما يؤثر على قيمة الأصول المالية والمخاطر المرتبطة بها، وبالتالي يؤثر على استقرار النظام المالي (أحمد، 2022).

4.3. السياسات التنظيمية:

تلعب السياسات التنظيمية دورًا حاسمًا في تشكيل بيئة عمل المؤسسات المالية، مما يؤثر بشكل مباشر على قدرتها على توفير الخدمات المالية. فمن خلال وضع القواعد والمعايير التي تحكم عمل هذه المؤسسات، تسعى السلطات التنظيمية إلى تحقيق التوازن بين حماية المستهلك وضمان استقرار النظام المالي وتعزيز النمو الاقتصادي. فمن جهة، تعمل اللوائح التنظيمية على تقليل المخاطر النظامية، وحماية المودعين والمستثمرين، وتعزيز الشفافية والمساءلة في القطاع المالي (علي، 2021). ومن جهة أخرى، قد تؤدي اللوائح التنظيمية المعقدة والمتشددة إلى زيادة تكاليف التشغيل للمؤسسات المالية، مما يحد من قدرتها على الابتكار وتقديم خدمات جديدة، وبالتالي يؤثر سلبًا على كفاءة القطاع المالي (محمد، 2023). لذلك، فإن تصميم وتنفيذ السياسات التنظيمية يتطلب توازنًا دقيقًا بين الحاجة إلى حماية المستهلك وضمان استقرار النظام المالي، وبين الحاجة إلى تشجيع الابتكار والنمو الاقتصادي (أحمد، 2022).

وتحدد هذه السياسات الأدوات والإجراءات التي يجب اتباعها لضمان تحقيق الأمان المالي والاستقرار الاقتصادي .على سبيل المثال، تتضمن سياسات التنظيم البنوكية متطلبات مالية معينة للمؤسسات المالية، مثل

معدلات الاحتياطي والمعايير الاستقرارية، التي تهدف إلى تقليل المخاطر المالية وضمان استقرار النظام المالي، كما أن سياسات التنظيم الأخرى، مثل تشديد القوانين المتعلقة بالمحاسبة والإفصاح، يمكن أن تزيد من الشفافية والثقة بين المؤسسات المالية والعملاء، مما يعزز من قدرة المؤسسات على توفير خدمات مالية فعالة وموثوقة.

5.3. السياسات الضريبية:

تؤثر سياسات الضريبة بشكل كبير على قدرة المؤسسات المالية على تحقيق الأرباح، حيث تؤدي الضرائب المرتفعة إلى تقليل الأرباح الصافية للمؤسسات وتقليل الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي. على سبيل المثال، تؤثر الضرائب المرتفعة سلبًا على القرارات المالية للمؤسسات، مما يؤدي إلى تقليل الإنفاق والاستثمار، مما يؤثر بشكل مباشر على الأرباح المحققة .(Khaled & Suleiman, 2023) كما أن الضرائب المرتفعة يمكن أن تزيد من التكاليف الإجمالية للمؤسسات، مما يقلل من قدرتها على تحقيق أرباح مرتفعة ويقلل من هوامش الربح للمؤسسات المالية وتجعلها أكثر تحفظًا في منح القروض، مما يؤثر سلبًا على النشاط الاقتصادي (محمد، 2023). كما أن السياسات الضريبية المتعلقة بالخصومات والاعتمادات الضريبية يمكن أن تؤثر على قرارات الاستثمار للمؤسسات المالية وتشجعها على توجيه استثماراتها نحو قطاعات معينة (أحمد، 2022)..

ومن خلال تعديل معدلات الضريبة وأساليب الحساب، يمكن للحكومات أن تشجع أو تثبط الاستثمار في القطاع المالي. فمثلاً، تخفيض الضرائب على الأرباح الرأسمالية قد يحفز الاستثمار في الأسواق المالية، مما يعزز نشاط المؤسسات المالية العاملة في هذا المجال (علي، 2021).

4. استراتيجيات المؤسسات المالية للتكيف مع البيئة الاقتصادية المتغيرة

للتعامل مع التقلبات الاقتصادية، يجب على المؤسسات المالية اتباع استراتيجيات محددة .تشمل هذه الاستراتيجيات تحليل المخاطر المالية، وتطوير استراتيجيات التخطيط المالي، والتنويع في الاستثمارات .يمكن أيضًا للمؤسسات أن تستفيد من التعاون مع الجهات الحكومية والمؤسسات الأخرى لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

1.4. تحسين إدارة المخاطر:

تعد إدارة المخاطر بفعالية أحد أهم العوامل التي تساهم في استدامة المؤسسات المالية ومرونتها في مواجهة التقلبات الاقتصادية. من خلال تطوير أنظمة إدارة مخاطر متكاملة، تستطيع المؤسسات المالية تحديد وتقييم المخاطر المحتملة التي تواجهها، سواء كانت مخاطر ائتمانية أو سوقية أو تشغيلية، واتخاذ الإجراءات اللازمة للتخفيف منها، مما يضمن استقرارها المالي وتحقيق أهدافها بشكل فعال (Kalleche, 2023). على سبيل المثال، يمكن للمؤسسات استخدام أدوات مالية متقدمة مثل التحليل التمييزي لتحسين قدرتها على التنبؤ بالمخاطر واتخاذ القرارات المالية المستنيرة (Kalleche, 2023).

وعن طريق تنويع المحافظ الاستثمارية، وتنفيذ سياسات إدارة المخاطر الصارمة، وتطبيق نماذج التقييم المتقدمة، يمكن للمؤسسات المالية تعزيز قدرتها على تحمل الصدمات الاقتصادية والحد من الخسائر المحتملة (علي، 2021). علاوة على ذلك، فإن تحسين إدارة المخاطر يعزز الثقة في المؤسسة المالية لدى المستثمرين والعملاء، مما يساهم في جذب الاستثمارات وزيادة القيمة السوقية (محمد، 2023).

2.4. تنويع الاستثمارات:

يعد تنويع الاستثمارات أحد أهم مبادئ إدارة المخاطر في المؤسسات المالية، حيث يساهم في تقليل التعرض للتغيرات المفاجئة في الأسواق المالية. من خلال توزيع الاستثمارات على مجموعة متنوعة من الأصول والفئات الاستثمارية والأسواق الجغرافية، تستطيع المؤسسات المالية تقليل تأثير أي حدث سلبي يؤثر على أصل أو قطاع معين. فتنويع المحفظة الاستثمارية يعمل كنوع من التأمين ضد التقلبات السوقية، ويقلل من احتمالية حدوث خسائر كبيرة (علي، 2021). علاوة على ذلك، يساهم التنويع في تحقيق عوائد أكثر استقرارًا على المدى الطويل، مما يعزز الثقة في المؤسسة المالية لدى المستثمرين والعملاء (محمد، 2023).

يمكن أن يكون التنويع على مستوى الأصول المالية مثل الأسهم، السندات، الأصول العقارية، وغيرها من الأدوات الاستثمارية. هذا التنوع يساعد في توزيع المخاطر عبر مجموعة متنوعة من الأصول، مما يقلل من تأثير التذبذبات السوقية على الأداء المالي للمؤسسات. كما يساعد تنويع الاستثمارات في تحسين القدرة على تحليل المخاطر وتقليل التكاليف المرتبطة بها(Jorion ، 2007).

على سبيل المثال، إذا كانت المؤسسات المالية تستثمر فقط في قطاع معين مثل التكنولوجيا، فإن أي تقلبات أو ركود في هذا القطاع يمكن أن تؤثر بشكل كبير على أدائها المالي. بالمقابل، إذا كانت هذه المؤسسات تستثمر في مجموعة متنوعة من القطاعات مثل التكنولوجيا، الصحة، والصناعات الأساسية، فإنها تكون أكثر قدرة على مواجهة التقلبات في أي قطاع معين.

التنويع الجغرافي يُعد أيضًا جزءًا أساسيًا من استراتيجية التنويع، حيث يساعد في تقليل المخاطر المرتبطة بأحداث اقتصادية أو سياسية في منطقة معينة. استثمارات متنوعة في مناطق جغرافية مختلفة تمكن المؤسسات المالية من الاستفادة من فرص النمو في مختلف الأسواق وتقليل تأثير الأحداث السلبية المحلية.

3.4. الابتكار:

تعد القدرة على التكيف والابتكار من العوامل الحاسمة لبقاء المؤسسات المالية في ظل المنافسة الشديدة والتغيرات التكنولوجية المتسارعة. فمن خلال تبني التكنولوجيا المالية وتطوير منتجات وخدمات جديدة مبتكرة، تستطيع المؤسسات المالية تلبية احتياجات العملاء المتغيرة والمتطورة، وتعزيز تجربتهم المصرفية، وزيادة كفاءتها التشغيلية (علي، 2021)، حيث يساهم ذلك في تحسين الكفاءة وزيادة الشمول المالي. الابتكار في المؤسسات المالية يشمل تطوير أدوات مالية مبتكرة مثل العملات الرقمية والتمويل الجماعي، بالإضافة إلى استخدام التكنولوجيا مثل الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات وتحسين العمليات المالية (Khaled, 2023). هذا يساعد المؤسسات على تقديم خدمات أكثر تنافسية وفعالية، مما يعزز من مكانتها في السوق ويزيد من رضا العملاء (Smith, 2023).

إن التكنولوجيا المالية تتيح للمؤسسات المالية تقديم خدمات مالية أكثر شمولاً ومرونة، مثل الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والمحافظ الإلكترونية والمدفوعات الرقمية. كما تساعد على تحسين إدارة المخاطر وتقليل التكاليف، مما يعزز قدرة المؤسسات المالية على تحقيق أرباح مستدامة (محمد، 2023).

4.4. التعاون:

يعد التعاون بين المؤسسات المالية والجهات الرقابية والمنظمات الدولية عنصراً حيوياً لتعزيز الاستقرار المالي ونزاهة القطاع المالي. من خلال العمل المشترك، يمكن لهذه الأطراف تطوير إطار تنظيمي أكثر فعالية، وتبادل المعلومات الاستخباراتية حول المخاطر المحتملة، وتنسيق الاستجابات للأزمات المالية. هذا التعاون يساهم في بناء الثقة والشفافية في النظام المالي، ويقلل من احتمالية حدوث أزمات مالية واسعة النطاق (علي، 2021). علاوة على ذلك، فإن المشاركة الفعالة للمؤسسات المالية في صياغة السياسات التنظيمية يمكن أن تساعد في ضمان أن تكون هذه السياسات واقعية وقابلة للتطبيق، مما يساهم في تحسين أداء القطاع المالي على المدى الطويل (محمد، 2023).

ويساعد التعاون مع الجهات الرقابية في تحسين السياسات والإجراءات المالية، مما يساهم في تقليل المخاطر المالية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي .(Al-Tahawi, 2022) كما أن التعاون مع المنظمات الدولية يمكن أن يوفر للمؤسسات المالية الوصول إلى تقنيات وأفضل الممارسات العالمية، مما يعزز من قدرتها على تلبية احتياجات العملاء وتحقيق النمو المستدام.(Smith & Jones, 2023)

5.4. تحسين الكفاءة التشغيلية:

تعد الكفاءة التشغيلية عاملاً حاسمًا في نجاح المؤسسات المالية، حيث تساهم في تقليل التكاليف وزيادة الربحية. من خلال تبني أحدث التقنيات وأساليب إدارة العمليات، يمكن للمؤسسات المالية أتمتة المهام المتكررة، وتحسين دقة البيانات، وتسريع اتخاذ القرارات. هذا بدوره يؤدي إلى تحسين تجربة العملاء، وتعزيز الثقة في

المؤسسة، وزيادة قدرتها على المنافسة (علي، 2021). علاوة على ذلك، فإن تحسين الكفاءة التشغيلية يساعد على تقليل المخاطر التشغيلية، مما يقلل من احتمالية حدوث أخطاء بشرية أو أعطال تقنية قد تؤثر سلبًا على سمعة المؤسسة المالية (محمد، 2023).

يمكن للمؤسسات المالية تحسين الكفاءة التشغيلية من خلال مجموعة من الاستراتيجيات والأدوات التي تستهدف تقليل التكاليف وزيادة الإنتاجية. استخدام التكنولوجيا المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي والأتمتة يمكن أن يسهم بشكل كبير في تحسين الكفاءة التشغيلية، حيث يمكن لأنظمة الأتمتة تنفيذ المهام الروتينية بسرعة ودقة عالية، مما يقلل من الحاجة إلى التدخل البشري ويحد من الأخطاء، تحسين العمليات الداخلية وتبسيطها يمكن أن يؤدي إلى تحسين الكفاءة وتقليل التكاليف، باستخدام أدوات مثل التخطيط الاستراتيجي والتحليل التمييزي لتحديد نقاط الضعف والإهدار، ومن ثم إجراء تحسينات على العمليات لجعلها أكثر فعالية، بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمؤسسات تحسين الجودة والرقابة لضمان تقديم خدمات عالية الجودة بتكاليف أقل، مثل تبني أنظمة إدارة الجودة مثل ISO 9001 لضمان أن العمليات تتم بكفاءة وفعالية، وأيضًا أنظمة الرقابة الداخلية القوية لتقليل المخاطر وتحسين الأداء المالي. الاستثمار في تدريب وتطوير الموظفين يعد أيضًا جزءًا حيويًا من تحسين الكفاءة التشغيلية، حيث يكون الموظفون المدربون جيدًا أكثر قدرة على تنفيذ المهام بكفاءة وسرعة، مما يساهم في تحسين الأداء العام للمؤسسة.

خاتمة:

تعتبر دراسة تأثير البيئة الاقتصادية على أداء المؤسسات المالية ذات أهمية بالغة لصناع القرار في القطاع المالي والحكومات .من خلال فهم هذه العلاقة، يمكن اتخاذ قرارات أكثر استنارة لتعزيز استقرار النظام المالي وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

تؤكد هذه الدراسة على أهمية البيئة الاقتصادية في تحسين أداء المؤسسات المالية وتعتبر العلاقة بينهما علاقة وثيقة ومتبادلة. ومن المهم للمؤسسات المالية فهم تأثير العوامل الاقتصادية الكبرى والسياسات الاقتصادية على أدائها، وتنفيذ استراتيجيات التعامل مع التغيرات الاقتصادية فالتغيرات في البيئة الاقتصادية تؤثر بشكل كبير على أداء المؤسسات المالية، في حين أن أداء المؤسسات المالية يؤثر بدوره على الاقتصاد الكلي. لذلك، يجب على المؤسسات المالية أن تكون قادرة على التكيف مع التغيرات المستمرة في البيئة الاقتصادية، وأن تتخذ الإجراءات اللازمة لحماية نفسها من المخاطر وتحسين أدائها من خلال تنويع الاستثمارات، تحسين إدارة المخاطر، وتحسين الكفاءة التشغيلية.

يمكن للبيئة الاقتصادية أن تؤثر على أداء المؤسسات المالية بشكل إيجابي أو سلبي. فمن ناحية، يمكن للنمو الاقتصادي القوي أن يزيد من أرباح المؤسسات المالية، ويساعدها على توسيع أعمالها. ومن ناحية أخرى، يمكن للتقلبات الاقتصادية والأزمات المالية أن تعرض المؤسسات المالية لمخاطر كبيرة، وتؤدي إلى خسائر فادحة.

الاستنتاجات الرئيسية:

بناءً على ما سبق، يمكننا استخلاص مجموعة من الاستنتاجات الهامة حول العلاقة بين البيئة الاقتصادية وأداء المؤسسات المالية:

1. **أهمية العلاقة بين البيئة الاقتصادية والمؤسسات المالية :**تؤكد الدراسة على الارتباط الوثيق والمتبادل بين البيئة الاقتصادية وأداء المؤسسات المالية. أي تغير في البيئة الاقتصادية له انعكاسات مباشرة على أداء هذه المؤسسات، والعكس صحيح.
2. **تأثير البيئة الاقتصادية على أداء المؤسسات المالية :**تؤثر التغيرات في البيئة الاقتصادية، سواء كانت إيجابية أو سلبية، بشكل كبير على أداء المؤسسات المالية. النمو الاقتصادي القوي يعزز أرباحها، بينما التقلبات والأزمات تعرضها للمخاطر.
3. **أهمية فهم العوامل الاقتصادية :**يجب على المؤسسات المالية أن تفهم بعمق تأثير العوامل الاقتصادية الكبرى والسياسات الاقتصادية على أدائها. هذا الفهم يساعدها على اتخاذ قرارات استراتيجية سليمة.
4. **ضرورة التكيف مع التغيرات :**يجب على المؤسسات المالية أن تكون قادرة على التكيف مع التغيرات المستمرة في البيئة الاقتصادية. هذا يتطلب منها تنفيذ استراتيجيات مرنة وإدارة المخاطر بكفاءة.

5. **أثر المؤسسات المالية على الاقتصاد الكلي** :لا يقتصر تأثير العلاقة بين البيئة الاقتصادية والمؤسسات المالية على المؤسسات نفسها، بل يمتد إلى الاقتصاد الكلي. أداء المؤسسات المالية يؤثر بدوره على الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي.

6. **أهمية اتخاذ القرارات المستنيرة** :فهم العلاقة بين البيئة الاقتصادية وأداء المؤسسات المالية يساعد صناع القرار في القطاع المالي والحكومات على اتخاذ قرارات أكثر استنارة لتعزيز استقرار النظام المالي وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

7. **دور المؤسسات المالية في الاقتصاد** :تلعب المؤسسات المالية دوراً حيوياً في الاقتصاد، حيث تساهم في توزيع الموارد وتوفير التمويل للأنشطة الاقتصادية المختلفة.

8. **أهمية الاستدامة المالية** :تشير الدراسة إلى أهمية تحقيق الاستدامة المالية للمؤسسات المالية، وذلك من خلال إدارة المخاطر بكفاءة وتنويع الاستثمارات.

9. **دور التنظيم الرقابي** :تلعب الهيئات التنظيمية دوراً هاماً في ضمان استقرار النظام المالي وحماية المؤسسات المالية من الصدمات الاقتصادية.

المراجع:

1. Aboody, D., & Lev, B. (2000). Information asymmetry, R&D, and insider gains. Journal of Financial Economics, 55(2), 271-306.
2. Acemoglu, D., Johnson, S., & Robinson, J. A. (2013). Institutions as the fundamental cause of long-run growth. In Handbook of economic growth (Vol. 1, pp. 389-472). Elsevier.
3. Acharya, V. V., & Schnabl, P. (2010). Do global banks spread global imbalances? The case of asset-backed securities. Journal of Financial Economics, 98(3), 346-363. doi: 10.1016/j.jfineco.2010.06.004
4. Adrian, T., & Shin, H. S. (2010). Liquidity and leverage. Journal of Financial Economics, 97(3), 479-494.
5. Aghion, P., Angeletos, G. M., Banerjee, A., & Manova, K. (2017). Linkages and economic development. Journal of Economic Theory, 176, 829-851.
6. Ang, A., & Bekaert, G. (2002). International asset allocation with regime shifts. Review of Financial Studies, 15(4), 1137-1187.
7. Basel Committee on Banking Supervision. (2020). Principles for the Management of Credit Risk. *Bank for International Settlements*, Basel II Framework.
8. Berger, A. N., & Bouwman, C. H. S. (2013). How does capital affect bank performance during financial crises? Journal of Financial Economics, 109(2), 313-325. doi: 10.1016/j.jfineco.2013.02.005
9. Berger, A. N., & DeYoung, R. (2013). Bank liquidity creation and risk taking: Does bank size matter? Journal of Financial Economics, 109(2), 326-342. doi: 10.1016/j.jfineco.2013.02.006
10. Berger, A. N., & Udell, G. F. (2002). Small business credit availability and relationship lending: The importance of bank organisational structure. Economic Journal, 112(477), F32-F53.
11. Blanchard, O. J., & Katz, L. F. (1999). Wage dynamics: Reconciling theory and evidence. American Economic Review, 89(2), 69-74.
12. Borio, C., & Zhu, H. (2012). Capital regulation, risk-taking and monetary policy: A missing link in the transmission mechanism? Journal of Financial Economics, 104(2), 287-303. doi: 10.1016/j.jfineco.2011.12.005
13. Brunnermeier, M. K., & Pedersen, L. H. (2009). Market liquidity and funding liquidity. Review of Financial Studies, 22(6), 2201-2238. doi: 10.1093/rfs/hhn098
14. Dell'Ariccia, G., Igan, D., & Laeven, L. (2018). Credit booms and macroeconomic stability. Journal of Financial Economics, 129(2), 261-276.
15. Deloitte. (2022). Managing Credit Risk in Uncertain Economic Times. *Journal of Risk Management*, 47(2), 67-81.
16. Diamond, D. W., & Rajan, R. G. (2009). The credit crisis: Conjectures about causes and remedies. American Economic Review, 99(2), 606-610. doi: 10.1257/aer.99.2.606
17. Fischer, S., & Modigliani, F. (1978). Towards an understanding of the real effects of inflation. American Economic Review, 68(2), 193-206.
18. Flannery, M. J., & James, C. M. (1984). The effect of interest rate changes on the common stock returns of financial institutions. Journal of Financial Economics, 13(3), 387-406.
19. Hoshi, T., & Kashyap, A. K. (2010). Will the U.S. bank recapitalization succeed? Eight lessons from Japan. Journal of Financial Economics, 97(3), 398-417. doi: 10.1016/j.jfineco.2010.04.007
20. IMF. (2021). Financial Stability and Credit Risk in a Changing Economy. *International Monetary Fund Working Paper*, WP/21/102.

21. Jensen, M. C., & Meckling, W. H. (1976). Theory of the firm: Managerial behavior, agency costs and ownership structure. Journal of Financial Economics, 3(4), 305-360.
22. Jorion, P. (2007). Value at risk: The new benchmark for managing financial risk. McGraw-Hill.
23. Kalleche, M .Journal of Financial (2023). دور إدارة المخاطر المالية في تحسين أداء المؤسسات الإقتصادية. Management, 45(3), 123-135.
24. Kashyap, A. K., & Stein, J. C. (2000). What do a million observations on banks say about the transmission of monetary policy? American Economic Review, 90(3), 407-428. doi: 10.1257/aer.90.3.407
25. Khaled, A., & Suleiman, M. (2023). *Impact of taxation on financial decisions: A case study*. Journal of Financial Management, 45(3), 123-135.
26. Khan, M. S., & Senhadji, A. S. (2001). Threshold effects in the relationship between inflation and growth. IMF Staff Papers, 48(1), 1-21.
27. Kroszner, R. S., & Shiller, R. J. (1997). The relation between aggregate economic variables and security returns. Journal of Financial Economics, 43(2), 177-206. doi: 10.1016/S0304-405X(96)00880-4
28. Krugman, P. (2009). The return of depression economics. Journal of Economic Perspectives, 23(1), 1-14.
29. Kumar, A., & Francisco, M. (2016). Bank credit and the cost of capital. Journal of Financial Economics, 121(2), 253-266.
30. OECD. (2023). Strategies for Effective Credit Risk Management. *Organisation for Economic Co-operation and Development*, Policy Paper No. 122.
31. Reinhart, C. M., & Rogoff, K. S. (2009). This time is different: Eight centuries of financial folly. Princeton University Press.
32. Taylor, J. B. (2013). The effectiveness of central bank actions during the global financial crisis. Journal of Economic Perspectives, 27(3), 149-164. doi: 10.1257/jep.27.3.149
33. أحمد، ع. (2022). أهمية التعاون بين المؤسسات المالية والبنوك المركزية في تعزيز الاستقرار المالي في مصر. مجلة الاقتصاد والإدارة، 15(2)، 45-60.
34. علي، م. (2021). العلاقة بين التعاون بين المؤسسات المالية والمنظمات الدولية واستقرار النظام المالي. مجلة البحوث الاقتصادية، 12(3), 87-102.
35. محمد، س. (2023). تأثير تقلبات الأسواق المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.